



مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Planning and Studies

المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن رؤية استشرافية

محسن حسن



سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليل مستقلٍّ، وإيجاد حلول عمليّة جليّة لقضايا معقدة تهّم الحقلين السياسي والأكاديمي.

ملاحظة:

الآراء الواردة في المقال لا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنما تعبر عن رأي كاتبها.

حقوق النشر محفوظة © 2021

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

المصالحة الخليجية وآثارها الإقليمية المحتملة على السياسة والاقتصاد والأمن رؤية استشرافية

محسن حسن *

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى رصد المتغيرات الإقليمية المحتمل حدوثها بفعل انفراج الأزمة الخليجية/ القطرية على مستويات عدة منها السياسي والاقتصادي والأمني، وتحديد ما إذا كانت هذه الانفجاجة أو المصالحة تركز إلى أسس الديمومة والاستمرارية، أم تعاني خلافاً ما قد يعيد الخلاف الخليجي/ الخليجي مرة أخرى إلى واجهة المشهد الاستراتيجي الإقليمي والدولي، كما تضع الدراسة في تقديرها ضرورة التعرض البحثي والتحليلي إلى استقصاء أثر المتغيرات المشار إليها على طبيعة التعاطي الخليجي مع الحضور الإيراني في مناطق الصراع والتنافس من جهة، وعلى تطورات الطموح النووي لأطراف هذا التنافس من جهة أخرى، مع عدم إغفال التعرض بشكل خاص ومكثف إلى المؤثرات المستقبلية الشاملة سياسياً واقتصادياً وأمنياً للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي.

مقدمة

تشكل عوامل التأثير والتأثر بعداً مركزياً من أبعاد الحكم على مستقبل الأوضاع في المنطقة العربية، وذلك في أي مرحلة من مراحل الاستشراف والتوقع؛ نظراً لتعدد السمات المشتركة والجامعة بين أطراف النسيج المجتمعي العربي من جهة، وتشابه التهديدات الكونية والأيدولوجية من جهة ثانية؛ لذا تمثل الأزمات البينية على المستوى الشعبي للجماهير أو المستوى الرسمي للحكومات والدول ضمن هذا النسيج، تهديداً عاماً ومزعجاً يمكن أن يترتب عليه تحولات مصيرية مؤلمة على كافة المستويات والأنماط، ليس عند حدود البقع الجغرافية المتأزمة والخاصة فقط، وإنما لدى باقي المناطق والحدود الأخرى أيضاً، بفعل العوامل المشار إليها، وباعتبار أن «النظام الإقليمي العربي هو إطار تفاعلي مميز بين مجموعة الدول العربية، يُفترض أنه يتسم بنمطية وكثافة التفاعلات، بما يجعل

* باحث واكاديمي - مصر.

التغير في جزء منه يؤثر على بقية الأجزاء»¹.

ومن المسلم به، أن تداعيات الخلاف الخليجي/الخليجي بين كل من المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين من جهة، ودولة قطر من جهة ثانية، والمرتكز في جوهره إلى مشكلات تاريخية خليجية، ثم إلى تضارب مواقف الطرفين من تقدير الإفرازات والنتائج التي تمخضت عنها ظاهرة (الربيع العربي)، لا شك أن تلك التداعيات، ألفت بظلالها القائمة على طبائع العلاقات البينية بين الدول الخليجية، كما أحدثت دويماً إقليمياً ودولياً على مستوى الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والأمنية المرتبطة بالأطراف الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط، نتيجة ما أحدثه الخلاف المذكور على مدار سنوات الأزمة من حالات استقطاب سياسي، واستنفار أمني، وحصار اقتصادي، وتحولات جذرية في نوعية التحالفات، إلى غير ذلك من تداعيات، أساسها الأهمية الإقليمية والدولية الشاملة لمنطقة الخليج التي «تتمتع بنطاق جغرافي متميز على مشارف القارات الثلاث آسيا وأفريقيا وأوروبا، وبأهمية استراتيجية لم يحصها التقدم العلمي في الاتصالات والمواصلات»².

واليوم، وبعد حدوث المصالحة الخليجية بين أهم الأطراف الفاعلة في الأزمة، وعلى رأسها المملكة العربية السعودية وقطر، وبعد الزيارات المتبادلة بين القادة والزعماء، تظل هناك مجموعة من التساؤلات الأساسية التي ترى هذه الدراسة أهمية بالغة في طرحها أولاً، ثم في البحث عن ردود بشأنها ثانياً، ثم في تقييم هذه الردود ثالثاً وفق معطيات استشرافية يمكنها بلورة تصور مستقبلي بشأن هذه المصالحة وبشأن آثارها الشاملة على المحيط الإقليمي على وجه الخصوص، وأهم هذه التساؤلات هو: هل المصالحة الخليجية كاملة أم منقوصة؟ ما المتغيرات الثابتة والمتحولة بفعل الأزمة ثم المصالحة؟ ما مدى مكاسب المصالحة بالنسبة لأطرافها؟ إلى أي حد فتحت المصالحة أبواب التعافي السياسي والاقتصادي والأمني في منطقة الخليج والمنطقة العربية وعلى المستوى الإقليمي؟ ما الآثار المباشرة للمصالحة على بعض أطراف الجوار الخليجي كإيران وتركيا والعراق؟ وأخيراً ما مستقبل وحدة الخليج وصراع الإقليم بعد المصالحة؟

1. انظر: سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة (158)، فبراير 1992، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ص 12، متاح على:

(بتصرف)، <https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfny/kutubpdfbooks-00fty86H.pdf>

2 انظر: الزهراني، يحيى بن مفرح، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، الإصدار الثاني، 2016، ص 5، متاح على: <https://n9.cl/od55j>، (بتصرف يسير)

ووفق ما تقدم من تساؤلات، تجدد الدراسة أنها أمام بعض الإشكاليات الخاصة ضمن هذا الإطار لموضوعها وأهدافها، وذلك على النحو التالي:

- أن المعلن من بنود المصالحة الخليجية أكثره تفاصيل عامة وشكلية حتى الآن، بينما تتسم حقائق الاتفاق المبني بكثير من التعقيم والسرية!!
- أن المشهد الخليجي لا يزال يعاني التضارب والتناقض فيما يخص العديد من القضايا العربية والإقليمية المحيطة، بشكل يصعب معه الجزم بوجود اصطفاغ خليجي كامل ونابع من المصالحة المعلنة!!
- أن الإطار العام والظاهر للمصالحة محفوف بمخاطر التمسك الأحادي لأطرافها بما يراه كل طرف حقاً من حقوقه وقناعة من قناعاته فيما يتعلق بالقضايا الأساسية التي كانت في الأصل محلاً لنشوب الأزمة الخليجية عند بدئها، ما يثير المخاوف والشكوك بشأن جدوى المصالحة!!

وبالنظر إلى موضوعها، استقرت الدراسة على استغراق مادتها وقالبها ضمن مدخل وثلاثة محاور، جاءوا جميعاً على النحو الآتي: مدخل تحت عنوان (الأثر الخليجي بين الوحدة والانقسام) وفيه استعراض وتحليل لمعطيات الوضع الخليجي محلياً وإقليمياً في حالي الوحدة والانقسام. المحور الأول تحت عنوان (المصالحة الخليجية وأفق السياسات الإقليمية المحتملة) وفيه استعراض وتحليل للآثار السياسية المحتملة بفعل المصالحة ضمن المعطيات الإقليمية. المحور الثاني تحت عنوان (المصالحة ومستقبل الاقتصاد والأمن الإقليمي) وتستعرض من خلاله الدراسة طبيعة المتغيرات الاقتصادية والأمنية القابلة للتغيير إقليمياً بفعل المصالحة. المحور الثالث والأخير تحت عنوان (المؤثرات الشاملة للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي) وفيه تكثف الدراسة ملاحظاتها وتحليلاتها بشأن طبيعة التأثيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والاستراتيجية الممكن حدوثها في الداخل العراقي بفعل تداعيات المصالحة الخليجية وبفعل كون العراق جزءاً لا يتجزأ من منطقة الخليج. ثم تأتي الاستنتاجات والتوصيات ففائمة المصادر تالية.

مدخل

الأثر الخليجي بين الوحدة والانقسام

بالنظر إلى ما سبقت الإشارة إليه من تعاضم الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية والتجارية لمنطقة الخليج بالنسبة لدوله من جهة، وللدول العربية والشرق أوسطية الأخرى من جهة ثانية، وعلى المستويين الإقليمي والدولي العام من جهة ثالثة، فإن الأثر الذي تتركه هذه المنطقة أو تحدته في بنيتها الداخلية المحلية وفي بنية السياسات المحيطة، يكون كبيراً وجذرياً على كل المستويات في حالتى الوحدة والانقسام، وهو ما يمكن بيانه من خلال جملة الملاحظات التالية:

- يؤثر وفاق الخليج أو خلافه على حجم التماسك البيني لأطرافه الست في مجلس التعاون الخليجي (السعودية، قطر، الإمارات، البحرين، عُمان، الكويت)، بمعنى أن استقرار العلاقات البينية بين هذه الدول، يعزز قدراتها مجتمعة في مواجهة التحديات المشتركة، بينما يؤدي خلافها إلى زعزعة استقرارها، وتشردم أهدافها، واحتمالية الصدام والاقتتال بينها، ويتضح هذا التأثير الثنائي من النتائج التاريخية والمعاصرة لكل من حالتى الوحدة والانقسام؛ فبفضل الوحدة استطاعت الدول الست «تأسيس قوات درع الجزيرة المشتركة 1982، وإبرام ميثاق دفاع مشترك 2000، وتوقيع اتفاقيات اقتصادية 1981/2001 لتعزيز التدفق البيني لرأس المال والأيدي العاملة، وأخيراً حماية الملكية من تداعيات الربيع العربي 2011»³ ومن جهة أخرى فإن الانقسام الخليجي/الخليجي، لا يزال يفرز مشكلات قائمة لعل أهمها فشل اندماج الأنظمة العسكرية، وعرقلة تأسيس وحدة خليجية مشتركة لإدارة الشؤون الخارجية، وتجميد فكرة الاتحاد النقدي، ووجود هواجس دائمة من انفراد المملكة العربية السعودية بالهيمنة على التكتل الخليجي⁴

- تؤسس الاستراتيجية الخليجية الشاملة من الناحية الجغرافية إلى وضعية متأزمة ومتأرجحة بين الوحدة والانقسام حيناً، والانقسام التام حيناً آخر، بفعل المواقف والأهداف المتباينة للمتنافسين على تحقيق الهيمنة التجارية والأمنية عبر سواحل الخليج، وخاصة بين إيران والإمارات والمملكة

3. انظر: جيفري ماريتيني، وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، منشورات مؤسسة راند الأمريكية، 2016، ص(xii)، متاح على: https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/ RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf (بتصرف)

4. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

العربفة السعوففة وقطر؛ فالأولى ءمءلك النصفب الأكبر من السواءل على الخلفف العربف بطول 1200 كلم، بفنما ءمءلك الآنفة سواءل طولها 800 كلم، فف ءفن ءمءلك الآنفة سواءل بطول 550 كلم، أما الربعة فءمءلك سواءل بطول 380 كلم، وفزفء الوضع النووي الإفرانف من ءءة الانقساماء، ءاصة مع المملكة العربفة السعوففة، فف ظل ءنافس الإقلفمف بفنهما، وأفضاً فف ظل إءراف إفران على مضفق هرمز، والذف فمءءها أففضفة ءوففة بففضل قءرفها على ءءكم فف ءركة الملاءة ءوففة، وهءة الاعءباراء ءساهم إءملاً فف ءأءفر بالاظءراب والءأرفء على ءوءهءاء الأوءاع ءاءلففة لءول الخلفف، وكذلك الأوءاع الإقلفمفة وءوففة⁵

• ءشكّل ءفءاراء والاسءراءفءفءاء الأمففة والسفساسفة المؤقءة والءرففة، والمءلعة فف ءءة كبفر منفا بالءلاقاء ءوففة المعاصرة، هاءساً مرعباً، وصداءاً مؤملاً فف رأس ءول الخلفففة، فءعلها أمام ءلول مءضاربة وقصفره الأمد فف كءفر من الأءفان، وهو ما فؤءر ءءما فف المسار المءلف والإقلفمف وءولف لشؤون الخلفف وءلاقاءه المءءلعة؛ ومن ذلك على سبفل المءال وقوع كل ءول الخلفف ءء ضءووء ءءامل المءزامن مع الءصوم والءلفاء فف آن واءء، واءظءرارها للمراووءة بفن ءوظفف الموارء فف ءنءمة ءفناً، وءوظففها فف ءءقق الءمافة من ءهءفءاء الأمففة ءفناً آءر، إلى ءانب ءرءء ءءام بفن الاعءماء على النفس أو الاعءماء على العفر فف بناء القوة العسكرفة والمسلءة، وكذلك بفن الانكباب على الذاء أو اسءقءاب قوف ءوففة للءمافة وءءم، وقد أءى ذلك واقعباً، إلى ءمف ءسلفف بفن ءول الخلفف وإفران، وفقءان ءءفة بفنهما، ومن ءم إلى «ءقلفص أفق المءافظة على النظام وإءلال السلام فف هءا الءءة من العالم»⁶.

• لءبء الذهنفة السفساسفة ءءاه ءوراء الربفء العربف منذ 2011 ءوراً مءورفاً فف ءكففف منءق وءوءهءاء العلاءاء ءءلففة والءارءفة لءول مءلس ءءعاون الخلفففة، وءاصة لءى المملكة العربفة السعوففة والإماراء العربفة المءءءة؛ ءفء ءانء معءففاء هءة الذهنفة السفساسفة سبباً

5. انظر: بسفن، ءشوف، منءقة الخلفف العربف: المكانة والبءء الءفواسءراءفءف.. ءراسة فف المؤءراء الاسءراءفءفة لنظام الإقلفمف الخلفففة، ءوففة(ءفائر السفساة والقانون)، العءء 19 ءوان 2018، الءراءر، ص 347، مءاع على:

(بءصرف)، <https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/19016/1/D1926.pdf>

6. انظر: فرفء لوسون، معضلاء الأمن فف الخلفف المعاصر، علاقاء الخلفف ءوففة/ءقرفر موءر رقم 1، مءرء ءراساء ءوففة والإقلفمفة، كلية الشؤون ءوففة بءامعة ءورءءاون، قطر 2010، ص 7، مءاع على:

https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report_Arabic.pdf، (بءصرف)

مباشراً من أسباب اندلاع أزمة الخليج مع قطر، وإرجاء تكوين التكتل السنيّ في المنطقة عبر تحالف سعودي/تركي، ومن ثم وجود تداعيات متصلة على صعيد الساحة السورية والليبية واليمنية وغيرها، ولا تزال هذه الذهنية تلعب دورها إلى الآن، بفعل مخاوف الأنظمة الملكية الخليجية من التوجهات القطرية والتركية الداعمة للثورات الشعبية، وهو بدوره ما تعمل أطراف عدة على استغلاله وتوظيفه لصالح الطموحات الإقليمية والدولية، وتأتي إيران على رأس هذه الأطراف، حيث ترى في غلبة هذه الذهنية على العقلية الخليجية، فرصة لتعزيز مكانتها في المنطقة، ولتحقيق أهداف استراتيجية إقليمية ودولية⁷.

• تؤثر ثنائية التحالف الخليجي مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية بالنسبة للمحور السني وفي مقدمته المملكة العربية السعودية، وروسيا بالنسبة للمحور الشيعي ممثلاً في إيران، على طبيعة العداء المتبادل بين الرياض وطهران من جهة، وعلى تداعيات الأدوار الدولية التي تقوم بها الولايات المتحدة وروسيا في منطقة الشرق الأوسط والخليج من جهة ثانية؛ وغالباً ما يهدد الصراع السني/الشيعي المموم في الخليج، إلى تأجيج صراع القوى الدولية المتصارعة على الهيمنة وتأمين المصالح التجارية والنفطية تجاه المنطقة ذاتها، وفي حين تستغل إيران حدودها المشتركة مع الاتحاد السوفيتي سابقاً لتحقيق أهدافها عبر الحليف الروسي، فإن السعودية بدورها دأبت على مداعبة الأهداف الأمريكية والتماهي معها لتقليل أظافر الطموحات الإيرانية الإقليمية، وهو ما تدركه واشنطن جيداً، وتعمل على توظيفه بمرونة تناسب مصالحها في المنطقة من جهة، وتواكب حركتي المد والجزر في طبيعة الصراع الإقليمي بين الغربيين الخليجين من جهة أخرى⁸.

ومما سبق، يتبين لنا تضارب الأثر الخليجي وتخبطه بين نوازع الانكباب على الذات والهوية وتحقيق المصالح والتطلعات الخاصة بدوله منفردة، والمعاناة من عوائق وتحديات الانسجام الكامل لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، إلى جانب تنامي حالة الاحتقان الداخلي بفعل تصادم الطموحات والرؤى المتعلقة باليات وطرق مواجهة الأخطار والتهديدات المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي، الأمر الذي باتت معه بذور الوحدة والتكاتف والاستقرار، أقل بكثير من بذور

7. انظر: سقراط العلو، ثنائية الخرق والواقع .. الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، منشورات مبادرة الإصلاح العربي 2017، صفحات مختلفة، متاح على: https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf

،(بتصرف)

8. انظر: جيفري مارتنبي، وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، صIX(بتصرف)

العداوة والشقاق والتوتر، ما يعني أننا أمام خليج ملتهب ومليء بمخفايا ومفاجآت سلبية صادمة ومقلقة، ما لم تدركه النوايا الحكيمة، والتصرفات المتعلقة، والتي منها بالتأكيد ضرورة توافر الجدوية الكاملة في إتمام المصالحة.

المحور الأول

المصالحة الخليجية وأفق السياسات الإقليمية المحتملة

لكي نقف على حقيقة ما تقدمه المصالحة الخليجية الحالية من آفاق محتملة على مستوى السياسات الإقليمية، فإننا بحاجة ماسة إلى استرجاع سريع ومكثف لما أحدثته الأزمة الخليجية من تداعيات على مستوى سياسات الخليج وسياسات البعد الإقليمي، وهو ما نرصده في نقاط العرض التالية:

- أظهرت الأزمة الخليجية حجم التنافس بين دول الخليج وخاصة بين السعودية وقطر على تقديم دور سياسي فاعل في السياستين الإقليمية والدولية، كما زادت تداعيات التعاطي الحاد مع الأزمة من قبل أطرافها، من إصرار هذين الطرفين، وخاصة قطر، على مواصلة هذا التنافس، بعدما تعرضت له من حصار خليجي شامل، اضطرها إلى تغيير قناعاتها بحتمية الالتصاق بالجسد الخليجي دوماً، ودفعها إلى البحث عن ولاءات وانتماءات وتحالفات جديدة تضمن لها دورها السيادي إقليمياً ودولياً بعيداً عن وصاية خليجية تراها الدوحة هشّة وظالمة ترغب في تحجيم دورها في المنطقة والعالم⁹.
- أحدثت أزمة الخليج شرخاً كبيراً في بنية العلاقات المتبادلة بين دول مجلس التعاون الخليجي، بفعل ما أوصلته دلالات الخصومة الشديدة تجاه قطر، من رسائل خفيه لدى حكام وملوك دول الخليج، والتي كان الحصار الاقتصادي والتهديد بالتدخل العسكري وغلق الحدود، بعضاً من صورها القاسية، الأمر الذي دق ناقوس الخطر لدى باقي الدول الخليجية كالكويت وعمان مثلاً من إمكانية التعرض يوماً ما لما تعرضت له قطر¹⁰ وبمعنى أدق فإن الأزمة الخليجية أقحمت دول الخليج» في طريق الانتقال من مرحلة التعاون والتنسيق لمواجهة الأخطار الخارجية ضمن

9. راجع: لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازن القوى في الخليج، مركز مالكوم كير. كارنيغي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر 2014، متاح على: <https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584> ، (بتصرف)

10. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية.. تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، أيلول/سبتمبر 2017، متاح على: <https://studies.aljazeera.net/ar/article/597> ، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

مجلس التعاون، إلى البحث المنفرد عن الأمن والحماية من مخاطرها على بعضها البعض»¹¹.

• أبانت الأزمة الخليجية عن خلل واضح وصارخ في التكتل الخاص بمجلس التعاون الخليجي، والمقصود به هنا هو تجاوز المحاذير الأمنية والاستراتيجية من قبل أطراف الحصار، بشكل يناقض الأهداف التأسيسية لمجلس التعاون الخليجي منذ 1981، والتي كان في مقدمتها هدف جوهرى وأساسى هو تطوير المد الثورى الإيراني، وما حدث واقعياً هو أن الأزمة فتحت باب التعاطى السياسى والاستراتيجى المتبادل بين قطر وإيران على مصراعيه، كما أبانت الأزمة عن وجود أفضلية خليجية للمصالح السياسية الخاصة على مصالح الوحدة والمصير المشترك، في حين فشلت الأزمة في تحقيق أي من أهدافها، إن لم تكن قد حققت نتائج معاكسة، لعل أخطرها هو إتاحة الفرصة للخصوم كي يقوموا بتعزيز انفرط عقد التماسك الخليجي¹².

• شكّلت أزمة الخليج فور اندلاعها ملامح الخريطة الإقليمية والدولية تجاه المنطقة، حيث منحت الأزمة فرصة مواتية لعودة الأدوار الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط مع كل من السعودية وإسرائيل إلى سابق عهدها تحت قيادة ترامب الذي يجيد ابتزاز الحلفاء واستغلال الأزمات، ما أدى إلى ضغوط كبيرة على المحور التركي القطري، وكذلك على الموقف الدولي من جماعة الإخوان المسلمين، وأيضاً على محور إيران/حزب الله، بل وعلى المحور الخليجي/الخليجي ذاته، وكان من دلالات الانقسام الدولي والإقليمي الكبير بشأن هذه الأزمة، دخول النظام الإقليمي الخليجي ومعه النظام الإقليمي الشرق أوسطي في «حالة من عدم اليقين، والسيولة العالية، وتذبذبات الموقف، وتوظيف أدوات النفوذ وأدوات الحرب الإعلامية»¹³.

• أحدثت قسوة الحصار الخليجي لقطر، مجموعة من المتغيرات الجوهرية على الصعيد الإقليمي

11. انظر: الأنباري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية . القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية ضمن بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018/2019، تحت عنوان(مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة)، ص28، متاح على:

https://www.researchgate.net/publication/340594511_alazmt_alkhlyjyt_-_

alqtryt_wtathyrh_fy_whdt_mjls_altawn_ldwl_alkhlyj_alrbyt، (بتصرف يسير)

12. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مصدر سابق(بتصرف)

13. انظر: جبريل، أمجد أحمد، تقدير موقف: أزمة قطر العلاقات مع قطر إلى أين؟؟، مركز إدراك للدراسات والاستشارات، حزيران/يونيو 2017، ص2، ص5، متاح على:

<https://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/>، (بتصرف)

لم تكن بذات القوة قبل حدوث الأزمة، ومن ذلك على سبيل المثال، تعاضم الدور التركي في الخليج، عبر التسريع بتفعيل اتفاقية التعاون الاستراتيجي بين تركيا وقطر، لحماية الأخيرة من مخاطر التدخل العسكري الخليجي المحتمل في شأنها، وعلى عكس المطالب الخليجية، تم تشغيل القاعدة العسكرية التركية في قطر، ليس هذا فحسب، وإنما بادرت الكويت برفع مستوى التعاون الأمني والعسكري مع تركيا، تحسباً لانهيار محتمل للتكتل الخليجي، ومن جهة أخرى، توطدت العلاقات التركية/الإيرانية أكثر عما كانت عليه قبل الأزمة، ما يعني مجملًا أن أنقرة أصبحت بفعل هذه الأزمة «طرفًا مباشرًا في توازنات الخليج الاستراتيجية»¹⁴.

وبالنظر إلى مجموعة التداعيات السابقة بفعل الأزمة الخليجية، نجد أننا أمام جملة الحقائق المباشرة والمختصرة التالية:

- أن بنود التحالفات الجديدة التي شهدتها البعد الإقليمي الخليجي بفعل الأزمة الخليجية، وخاصة على مستوى المحورين التركي/القطري، والتركي/الكويتي، يصعب التراجع عنها، أو التغاضي عن مؤثراتها المستقبلية المحتملة.
- أن المخاوف والهواجس البينية التي أحضرتها الأزمة إلى الواجهة، بين أعضاء مجلس التعاون الخليجي، كرسست لحالة من الارتباب المتبادل، قد لا تستطيع أي مصالح خليجية أن تعالجها بالكلية.
- أن توازنات البعد الإقليمي في منطقة الخليج وفق أوراقها المختلطة بفعل الأزمة، أفضلت فاعلية الحصار الذي كان مفروضاً على قطر، وأكسبت الأخيرة نجاحاً كبيراً في الحفاظ على السيادة والاستقلالية السياسية إقليمياً ودولياً، في مواجهة دول الحصار.
- أن السياسات الدولية في منطقة الخليج، وخاصة السياسات الأمريكية المتعاقبة، تعتمد على المقاربات المتماشية مع المصالح الدولية، وهي مقاربات لا تتورع عن الجمع في تحالفاتها، بين الأضداد والخصوم السياسيين في وقت واحد، طالما تحققت تلك المصالح، حتى وإن كان ذلك على حساب كافة الأطراف المتنافسة في المنطقة المشار إليها.
- أن مكاسب السياسات الإيرانية في الخليج كبيرة ومتشعبة بفعل ما قدمته لها أزمة الخليج من أفق مفتوح لاستعادة زمام المبادرة في اتجاه تنشيط وتفعيل وتعزيز تحالفات نوعية مع تركيا وقطر،

14. راجع: تأثيرات أزمة الخليج على التوازنات الإقليمية، مصدر سابق (بتصرف)

بل ومع السعودية نفسها التي اضطرت بفعل الأزمة إلى فتح أبواب التقارب مع طهران لتحقيق المزيد من الضغوط على الدوحة، ما قد تظهر آثاره السلبية مستقبلاً على وحدة واستقرار الخليج.

ووفق نقاط العرض السابقة وما تلاها من حقائق وملاحظات، يمكننا استشراف أفق السياسات الإقليمية المحتملة بعد حدوث المصالحة في الخليج، من خلال جملة النقاط التالية:

- بين النقص والكمال: عند تقييم النتائج المتحصلة من القمة الخليجية الحادية والأربعين والمعقدة بمدينة العلا السعودية، والتي تمثل الأساس في انطلاقة المصالحة الخليجية مع قطر، وبالنظر إلى ما تلاها من لقاءات متبادلة أخرى بين أطراف الأزمة، فإنه لا يمكن الجزم بوجود مصالحة كاملة، تعيد البيت الخليجي إلى ما كان عليه قبل الأزمة، حتى الآن، غير أنه يجب الاعتراف بأثر هذه القمة أولاً في إعادة زخم الوحدة الخليجية إلى الواجهة، وثانياً في كسر حاجز الجمود الخليجي، خاصة مع قيام أطراف الأزمة بالاتفاق على إعادة العلاقات الدبلوماسية والتجارية وفتح الأجواء أمام حركة الطيران مع قطر، وثالثاً في تمهيد مسارات مستقبلية محتملة ومشرفة أمام تنازلات نسبية متبادلة في المطالب والشروط والآليات، قد يكون من شأنها استعادة الثقة مجدداً بين جميع الأطراف؛ حيث لا يتضمن اتفاق العلا أي قوة إلزامية لتنفيذه اللهم إلا تقديرات الأطراف لمصالحها الوطنية والمخاطر على أمنها القومي من جراء استمرار الأزمة¹⁵.

- السيادة أولاً: بتأمل المواقف والتصريحات الرسمية الصادرة عن أطراف المصالحة الخليجية، وبالنظر إلى عمومية بنود الاتفاق والتصالح، تتوقع الدراسة تبايناً مستقبلياً واضحاً في مستويات التقارب بين جميع الأطراف؛ بمعنى أن التقارب التجاري والاقتصادي لن يكون مساوياً لمستوى التقارب السياسي مثلاً؛ إذ سيكون التقارب التجاري والاقتصادي أسرع في وتيرته بين أطراف المصالحة، باعتبار ما يمثله الاقتصاد من مصالح متبادلة وحلول عاجلة في بنية الاقتصاد الوطني لدى كل طرف، وبما أننا نتحدث هنا عن أفق السياسة الإقليمية في ظل المصالحة، فإننا نلمح استعداداً لدى كافة الأطراف للتترس خلف السيادة الرسمية وحماتها ضد أي انتهاك، وهذا وإن كان أمراً طبيعياً، إلا أنه سيشكل هنا عبئاً كبيراً في مسارات وآليات عودة العلاقات الخليجية/الخليجية والخليجية/العربية إلى سابق عهدها، فقطر على سبيل المثال، لن تنصاع إلى أية إملاءات خليجية تخص علاقاتها السياسية مع تركيا وإيران وجماعات الإسلام السياسي، ولكنها بكل

15. راجع: معتز سلامة، قمة العلا 2021: هل انتهت الأزمة الخليجية مع قطر؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على: <http://acpps.ahram.org.eg/News/17030.aspx>، (بتصرف يسير)

تأكيد ستلجأ إلى مقاربات جوهرية وأخرى شكلية في بعض الأحيان، للحفاظ على فاعلية سياساتها الإقليمية من جهة، ولعدم الظهور بمظهر المتمرد على بنود المصالحة من جهة أخرى، في حين ستلعب المناوشات البحرينية/القطرية دوراً ما في تعكير صفو هذه المصالحة، ولعل ما حدث مؤخراً بعد قمة العلا من قيام البحرين بالقبض على بعض القطريين بتهمة دخول أراضيها عبر السعودية، واتهامها الإعلام القطري بنشر أكاذيب حول البحرين، يؤكد ذلك، وبصفة عامة ووفق تصريح رسمي إماراتي فإن «بناء الثقة ومعالجة الملفات الجيوسياسية العالقة سيمثلان مهمتين طويلتي الأمد»¹⁶.

• الدوران للخلف: رغم أنه من الجيد حقاً تحقق المصالحة بين أشقاء الخليج، إلا أن منطق العلاقات السياسية والدولية وما يترتب عليهما من تحركات استراتيجية شاملة، يؤكد صعوبة -إن لم يكن استحالة- عودة العجلة السياسية للوراء، وبتطبيق ذلك على ما يخص الأزمة الخليجية وما يتبعها الآن من مصالحة متدرجة المراحل والخطوات كما يبدو، فإن المتوقع هو أن يظل الأفق السياسي الممتد بين كل من قطر والكويت وعمان من جهة، وتركيا وإيران من جهة أخرى، مفتوحاً ومشروعاً أمام مستجدات الوضع الخليجي، صحيح أن قطر تضع في حساباتها إمكانية عودة العلمانية وزوال حكم رجب طيب أردوغان في تركيا، كما تضع في حساباتها خطورة تمكن إيران من السيطرة والنفوذ على مجريات الأمور في الخليج، لكنها أيضاً من جهة أخرى أصبحت هي وجيرانها في الكويت وعمان، تدرك ضرورات أخذ الحيطة والحذر المستقبلي من احتمالات تكرار الأزمة بشكل أكثر قسوة ومأساوية، ما يعني أن المصالحة بشكلها الحالي ستقف لفترة ليست بالقليلة، عند حدودها الدنيا، وهي الحفاظ على تماسك الشكل الخارجي لدول مجلس التعاون الخليجي، حتى تتكشف الأمور ومتغيراتها في المستقبل¹⁷.

• مكاشفات واجبة: ومن نافلة القول أن جدوى المصالحة وفعاليتها سيكون مرتبطين سياسياً بطبيعة المكاشفات المتبادلة بين الأنظمة السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي؛ بمعنى أن مستقبل الانفتاح القطري للدوحة على كل من السعودية والإمارات والبحرين، سيكون مرهوناً بموقف هذا الثلاثي من تفكيك الآليات والشراكات والاتفاقيات التي تمت خصيصاً لإحكام

16. راجع: معتز سلامة، قمة العلا، مصدر سابق، عن تصريحات أنور قرقاش وزير الدولة الإماراتي للشؤون الخارجية (بتصرف يسير)

17. تجدر الإشارة هنا إلى أن ما أفرزته الأزمة الخليجية من هواجس وانعدام ثقة متبادلة لدى الداخل الخليجي، أصبح يمثل دافعاً أصيلاً لدى أطراف خليجية عدة وخاصة قطر، لتعزيز أمنها القومي من خلال التحالفات الخارجة عن نطاق التكتل الخليجي، حتى مع حدوث مصالحة .

الحصار السابق على الدوحة، وهنا ستثار تساؤلات مثلاً بشأن مصير وتوجهات ما يعرف بـ(مجلس التنسيق السعودي - الإماراتي) الذي تم تشكيله عام 2018، والذي رأى كثيرون أنه يمثل نواة لتفكيك مجلس التعاون الخليجي، وكذلك بشأن حقيقة ما تم تداوله خلال الأزمة من إمكانية قيام المملكة بإنشاء قناة بحرية بطول الحدود مع قطر (60 كم) لعزلها وتحويلها إلى جزيرة، إلى غير ذلك من شكوك وهواجس يجب على أطراف المصالحة بسط المكاشفات بشأنها لترسيخ أرضية مشتركة لاستعادة الثقة ودفع التوهم¹⁸.

• بين الربح والخسارة: وعلى مستوى الربح والخسارة السياسيين، فإن المسرح السياسي الخليجي خلال هذه المرحلة من المصالحة وما بعدها، سيكون مهيباً لمسارات أكثر ثقة بالنسبة لكل من الدوحة والرياض، مع أفضلية نسبية للدوحة، والتي ترى أنها الراجحة من أزمة الخليج رغم تعرضها للحصار على مدار أكثر من ثلاث سنوات متتالية، وهي كذلك بالفعل؛ حيث لم تتراجع ولم تنكسر، لذلك ستكون الخطوات القطرية القادمة على مسرح السياسة الإقليمية والدولية، واثقة في اتجاه تعزيز دورها على هذين المستويين، وخاصة دورها الإقليمي في دعم التقارب التركي/السعودي، وتعزيز المهادنة الإيرانية/الخليجية، إلى جانب دورها الدولي في تعزيز الحوار الأمريكي/الإيراني بشأن الملف النووي، في حين ستكون المملكة العربية السعودية، راضية باستعادة ناصية الإشراف على عودة اللحمة الخليجية، وتكريس صورة مغايرة لسياستها الخارجية والإقليمية، لدى الإدارة الأمريكية الجديدة¹⁹.

• الأزمة اليمنية: وبالنظر إلى توقيت المصالحة، فإنها أتت في ظروف استثنائية تمر بها الأزمة اليمنية/السعودية، وهي الأزمة التي باتت تمثل ذريعة مشتركة للكيد والعداء المتبادل بين إيران والسعودية، وهنا لا بد من الإشارة إلى ذكاء الرياض في الإسراع بالمبادرة نحو المصالحة مع قطر، باعتبار أن هذه المصالحة، حتى مع عدم تحقيق بنودها كاملة، تمهد لتمكين السعودية من استدعاء وتوظيف الوساطة القطرية الخبيرة في ملف الأزمة اليمنية وملف الحوثيين، ومن ثم تقلص فرص إيران في ضرب السعودية بالوكالة عبر الحوثيين، وخاصة بعد اشتداد الضربات الجوية الحوثية للداخل السعودي عبر الطائرات المسيّرة؛ حيث «تملك الدوحة ميزة المرشح الأنسب للعب دور الوساطة بين الولايات المتحدة وحركة(أنصارالله) الحوثية، بسبب العلاقة الجيدة مع كلا الطرفين، ويبدو أن ارتفاع مستوى التوتر العسكري أدى إلى بروز الحاجة للدور

18. انظر: الأنباري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية . القطرية... مصدر سابق، صفحات مختلفة(بتصرف)

19. راجع: فتيحة دازي، في الخليج تقارب سعودي قطري وامتعاض إماراتي، مجلة أوريان، 21، شباط/فبراير 2021، متاح على الرابط: <https://orientxxi.info/magazine/article4514>، (بتصرف)

القطري، ومن ثم إسهام المصالحة في الحد من التدخلات الإقليمية المعرّقة لحل الأزمة»²⁰.

- تغريد خارج السرب: وعند رصد مسار المصالحة الخليجية إلى جانب استحضر تفاصيل الأزمة من بدايتها وحتى اللحظة، فإنه لا يمكن استبعاد أي احتمالات قادمة بشأن انقسامات ممكنة ومفاجئة لدى بعض أطراف المصالحة تجاه الدوحة، وخاصة من قبل الإمارات العربية المتحدة، والتي يمكنها دوماً التغريد خارج السرب متى ما أرادت ذلك، وخاصة مع وجود حالة احتقان دفين مع قطر، رغم ترحيبها بالمصالحة معها، كما أنه لا بد هنا أيضاً من استحضر التنافس الإقليمي بين الرياض و(أبو ظبي)، ما يعني «أن الطريق نحو المصالحة الكاملة ليس مضموناً، فالأزمة بين أبو ظبي والدوحة أعمق، وتتجلى في خلافات أيديولوجية حادة»²¹.
- مكتسبات للأمام: ومن جهة السياسة الإقليمية المواجهة للتكتل الخليجي أو حتى المتماشية معه، فإن المستقبل الأرجح والأقرب سيكون في غير صالح هذا التكتل؛ حيث ستبذل إيران جهوداً فاعلة في الاحتفاظ بذلك التقارب المكتسب من خلال الأزمة السابقة في الخليج، مع قطر وتركيا ومع عمان أكثر وأكثر، وسيساعدتها التوجه الجديد للإدارة الأمريكية بقيادة بايدن على ذلك، وخاصة إذا أفضت الأمور إلى قرار أمريكي برفع العقوبات عن طهران، في حين ستزداد قوة الدور التركي في الخليج، وربما سيكون لأنقرة تأثير أقوى من المملكة العربية السعودية في المرحلة القادمة بالتعاون مع أطراف خليجية عدة، وأيضاً بترحيب أمريكي إيجابي ومختلف عن الإدارة الأمريكية السابقة بقيادة ترامب، باعتبار أن العلاقات التركية/الإيرانية هي علاقات حذرة من جانب الأتراك، وأن البرنامج النووي الإيراني «يمثل مصدر قلق كبير في أنقرة، لا سيما في أوساط الجيش التركي، خشية أن تتسبب إيران في سباق تسلح نووي إقليمي يزعزع استقرار المنطقة بأسرها»²².

والخلاصة أننا أمام عدة سيناريوهات سياسية للمصالحة الخليجية بمستواها الحالي، يمكن إنجازها في الآتي:

20. راجع: غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة لحل سياسي في اليمن، مركز العربية السعيدة للدراسات، مارس 2021، متاح على: <https://arabiafelixstudies.com/author/ganem/>، مع البحث بالعنوان المذكور (بتصرف)

21. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

22. انظر: لارابي، إف ستيفان، و عاليرضا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً، منشورات مؤسسة RAND، كاليفورنيا، أمريكا، 2013، ص 25، متاح على:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf، (بتصرف يسير)

- **السيناريو الأول:** هو أن تنجح المصالحة في استكمال مراحلها المتدرجة، وتسريع وتيرة هذه المراحل بشكل يواكب تطورات التحديات والصعوبات الإقليمية على أرض الواقع، وبالتالي عودة الوفاق الخليجي إلى سابق عهده كما كان قبل الأزمة الخليجية، وهو السيناريو الذي تراه هذه الدراسة محفوفاً بالعديد من المخاطر والتحديات، التي يأتي في مقدمتها قوة المخاوف والهواجس التي كرسها الأزمة لدى أكثر من طرف خليجي، وتضارب الأدوار الخليجية على الصعيد الاستراتيجي، ثم الديناميكية الخاصة والتاريخية لمجلس التعاون الخليجي، والتي لم تتمكن على مدار عقود من حل مشكلات كثيرة عالقة بين أطرافه.
- **السيناريو الثاني:** هو أن تفشل المصالحة في استكمال ما بدأته، وأن يعود الخلاف بين الأطراف ذاتها مرة ثانية إلى الواجهة، بحيث يتم اتخاذ إجراءات مشابهة أو أكثر حدة مع الدوحة، وهو السيناريو الذي وإن كان محتملاً حدوثه، إلا أن هذه الدراسة تستبعده على الأقل في المديين القريب والمتوسط، بفعل عوامل عديدة، أهمها خطورة الأوضاع العسكرية والأمنية في منطقة الخليج انطلاقاً من الدور الإيراني والأزمة اليمنية، ثم قدوم الإدارة الأمريكية الجديدة وما يستتبعه قدومها من احتمالية التحفظ الأمريكي تجاه الرياض و(أبو ظبي) من ناحية الدعم العسكري والسياسي، مقابل احتمالية قيام الإدارة ذاتها باتخاذ قرار رفع العقوبات عن طهران، ما يترتب عليه زيادة الضغط الإيراني على المنطقة، وبالتالي ضرورة الاصطفاف الخليجي ولو ظاهرياً لمواجهة هذه التبعات.
- **السيناريو الثالث:** هو أن تجمع المصالحة بين النجاح الظاهر والجمود الباطن، بمعنى أن تؤدي المصالحة إلى الحفاظ على الصورة الشكلية للتكتل الخليجي أمام المجتمع الإقليمي والدولي، من خلال علاقات ظاهرة وأجواء وحدود مفتوحة واقتصاد متبادل، لكن مع بقاء المشكلات البينية كامنة بين أطرافها، وخاصة ما يتعلق بأمر السيادة والريادة الإقليمية على المستوى السياسي، والتي هي محل تنافس كبير بين كافة الأطراف الخليجية وخاصة أطراف المصالحة، وهو السيناريو الذي تراه هذه الدراسة الأقرب للتحقق على المديين القريب والمتوسط، ولكن مع ترجيح أفضلية أكبر من حيث إيجابية التعاون بين أطراف المصالحة، لمسائل التجارة البينية، والأمن الداخلي والحدودي، واستراتيجيات الأمن الإقليمي بمعناه الواسع في مواجهة التهديدات الإيرانية وتهديدات القرصنة، وفيما عدا ذلك، سيكون من الصعب حسم مشكلات الداخل الخليجي على مستوى التكتل المأمول والطموحات المنشودة لدول مجلس التعاون الخليجي على الأقل قبل مرور عدة سنوات قابلة للزيادة والتمدد.

المحور الثاني

المصالحة ومستقبل الاقتصاد والأمن الإقليمي

بتأمل التهديدات المشتركة التي تواجه الواقع الخليجي المعاصر، إلى جانب التحديات الاقتصادية الكبيرة التي تعاني منها دول مجلس التعاون الخليجي، بل ومنطقة الخليج بأسرها، فإن المتصور والمنطقي أن تكون الآثار الإيجابية على المستويين الاقتصادي والأمني للمصالحة الخليجية، أكثر فاعلية وقابلية للمعالجات السريعة من النواحي السياسية والتوجهات الخاصة بالتنافس على الأدوار الإقليمية والدولية، رغم الارتباط الحادث بين هذه الجوانب جميعها، وهو ما يمكن التذليل عليه وتفسيره من خلال الآتي:

* أولاً المحفزات والدوافع الاقتصادية للمصالحة:

لا شك أن الضغوط الاقتصادية التي فرضت سطوتها واعتباراتها على الداخل الخليجي الخاص والفضاء الإقليمي العام، كان لها مفعول السحر في دفع الأطراف الخليجية جميعها، إلى التعجيل بالتخفيف من حدة الأزمة الخليجية، وبالتالي الجلوس على مائدة التصالح، الأمر الذي يمكن فهمه من خلال نقاط العرض التالية:

- على المستوى الاقتصادي العام لدول مجلس التعاون الخليجي، نجد أن الاقتصاد الخليجي، ومنذ بداية الأزمة الخليجية، كان يعاني بفعل عدة عوامل سلبية، أهمها تراجع الأسعار العالمية للنفط، وضيق الإنفاق الحكومي، وتراجع الاستثمار في القطاع الخاص، إلى جانب ارتفاع تمويل العجز في الميزان الحكومي، وتزايد الضغوط التضخمية على أسعار السلع والخدمات، لتأتي المقاطعة وأزمة كورونا، فتضيف أعباء أكثر إيلاً وقسوة على هذا الاقتصاد المتأزم، ومن ثم فقد كان الصبر على تداعيات الأزمة الخليجية من قبل أطرافها، هو من قبيل مناوئة الصخر، في ظل خسائر ضخمة متبادلة على المستوى الاقتصادي بين جميع الأطراف، وهو ما أدى في النهاية إلى العودة الطوعية لاستئناف العلاقات المتبادلة لمواجهة هذه التحديات²³.

- وجدت الأطراف الخليجية نفسها تتعرض بفعل الجفاء وعدم المصالحة إلى المزيد من الخسائر

23. راجع تقرير المركز الإحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، تحت عنوان(أفاق اقتصاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية 2016-2017م، ص 4، متاح على: https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-features-economic-performance-in-the-oooperation-council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2_1.pdf، (بتصرف يسير)

الاقتصادية المتتابعة؛ فقطر والمملكة العربية السعودية كانا قد خسرا بفعل القطيعة المردود الاقتصادي له 40% من غذاء القطريين القادم عبر الموانئ البرية للمملكة، ونفس الشيء بالنسبة للإمارات التي خسرت بفعل توقف حركة الاستيراد القطرية، وأيضاً بفعل توقف وارداتها من الغاز الطبيعي القادم من الدوحة، والتي تمثل ثلث استهلاكها، وإجمالاً فإن المقاطعة تسببت في تجميد التدفق التجاري بين الدوحة والرياض والبالغ قبل بدء الأزمة 2 مليار دولار، إلى جانب 7 مليارات أخرى مع (أبو ظبي)، و500 مليون دولار مع المنامة، هذا بالإضافة إلى خسائر مشتركة أخرى تقدر بعشرات المليارات من الدولارات في مجال الاستثمارات العابرة للحدود، وأيضاً في مجال الطيران التجاري والمدني البالغ قوامه أكثر من 65 رحلة متبادلة²⁴.

- أدركت دول الخليج، وخاصة دول المقاطعة، مع مرور الوقت، أن حجم الخسائر الاقتصادية والتجارية الناتجة عن هذه القطيعة، بالتزامن مع عدم تحقيق الأهداف السياسية المنشودة من وارثها، هو نوع من العبث، خاصة وأن الصادرات القطرية لهذه الدول تفوق بكثير حجم الواردات منها، إلى جانب ما تمخضت عنه الأزمة، من إعادة تشكيل الخريطة التجارية في الخليج، وما يمكن أن يؤدي إليه ذلك من آثار سلبية كبيرة على الاقتصاد الخليجي ، بعد أن دخلت تركيا وإيران على الخط من خلال تذليل طرق شحن وتموين بديلة للدوحة، مقابل صعوبات خليجية في إيجاد عملاء تجاريين مثل قطر في منطقة الخليج، والتي كانت ترفد الخزينتين السعودية والإماراتية بأكثر من 10 مليارات دولار سنوياً²⁵.

* ثانياً الأهداف الاقتصادية للمصالحة:

بتحليل الوضع الاقتصادي الخليجي وفق ما تم بيانه في جملة المحفزات الاقتصادية المساعدة على إتمام المصالحة، نجد أننا أمام مجموعة من الأهداف الاقتصادية المراد تحقيقها، وهي تتلخص في الآتي:

- الإسراع بوقف نزيف الخسائر الاقتصادية الناجمة عن المقاطعة، والتي تبين أنها لا تقف فقط عند حدود الداخل الخليجي، وإنما تتعداها إلى خسائر على مستوى الاقتصاد الإقليمي لمنطقة

24. راجع: نادر قباني، التكلفة العالية والآثار الاقتصادية للأزمة الخليجية 2017، معهد بروكنجز، متاح على:

<https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/>، (بتصرف)

25. المصدر السابق نفسه (بتصرف)

الخليج ككل، عبر استنزاف القيمة الاستثمارية العالمية لهذه المنطقة، والمثلة في محافظتها النقدية وصناديقها الاستثمارية المجاوزة لحد الألفى مليار دولار أمريكي، بعد أن أفضت الأزمة على مدار سنواتها المتتالية إلى انسحاب شركات الاستثمار الأجنبي بعد شكوك بالغة لديها بإمكانية الاستمرار في ظل مناخ خليجي محتقن تتقدم فيه الاعتبارات السياسية على قواعد الاقتصاد والاستثمار الدولي والإقليمي²⁶.

• إعادة حركة التبادل التجاري والاستثماري إلى سابق عهدها؛ فمن جهتها تهدف الإمارات إلى استعادة المستثمرين القطريين باعتبارهم الأكبر تأثيراً واستثماراً في سوق العقارات لديها، كما تهدف أيضاً إلى إعادة الحركة التجارية لميناء (جبل علي) والذي فقد أهميته كميناء وسيط في حركة تدفق البضائع العالمية إلى الدوحة، بعد أن احتل ميناء صلالة العُماني هذه الأهمية، إلى جانب أهداف أخرى منها إنعاش القطاع المصرفي، وإعادة دور الشركات القطرية في الترويج التجاري بإمارة دبي، في حين تهدف السعودية إلى استعادة السوق القطرية كمستهلك للمنتجات الغذائية والمعمارية، من خلال تهيئة الأجواء لأكثر من 250 شركة سعودية عاملة في هذه السوق، كانت تصل حصتها قبل المقاطعة لأكثر من مليار دولار أمريكي، وأما قطر فستساهم المصالحة في رفع العديد من الضغوط الاقتصادية عن كاهلها، ومن ذلك أنها لن تضطر إلى دفع ملايين الدولارات لإيران مقابل التحليق فوق أجوائها²⁷.

• الحفاظ على أمل التكامل والوحدة الاقتصادية وفق المنظور الخاص بمجلس التعاون الخليجي؛ حيث تعمل المصالحة على ملممة العلاقات الاقتصادية بين دول المجلس، ومنعها من التفكك والتشرذم بفعل القطيعة، كما تهدف إلى استعادة التكامل الاقتصادي البيني لهذه الدول، باعتبار أن إزالة الاحتقان والخلاف يؤدي بالتبعية إلى عودة قنوات التواصل الاقتصادي والتجاري والاستثماري، ما يسهل عملية استئناف القيادة الاقتصادية و(الاستثمارية) على وجه الخصوص، لمجلس التعاون الخليجي مجدداً؛ إذ أن «مصدر الاستثمار الأجنبي المباشر الخليجي هو الحكومات في أغلب الأحيان بدلاً من مستثمري القطاع الخاص»²⁸.

26. انظر: أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، تقرير فريق الأزمات العربي، الأردن، العدد الثامن، آذار/ مارس 2015، ص 7، متاح على: <http://mesc.com.jo/CrisisTeamReports/8.pdf>، (بتصرف)

27. راجع: غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة لحل سياسي في اليمن، مصدر سابق (بتصرف يسير)

28. انظر: جيفري مارتنبي، وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص 23

* ثالثاً الآثار الاقتصادية للمصالحة:

كما سبق وأن ذكرنا، فإن آثار المصالحة الإيجابية ستكون أرجح في النواحي الاقتصادية والأمنية، على عكس النواحي السياسية التي ستتطلب وقتاً كبيراً للالتئام والتوافق وعودة الثقة، مع العلم أن النواحي والآثار الأمنية أيضاً ستعاني بعض الصعوبة لأمر سنذكرها لاحقاً، على أن النتائج الاقتصادية الممكنة والمتاحة التي يمكن أن تترتب على المصالحة، يمكن إجمالها في الآتي:

(1) عودة الحراك الاقتصادي مجدداً بين دول مجلس التعاون الخليجي على مستوى المرافق اللوجيستية التي كانت متوقفة، وكذلك الحال بالنسبة لرحلات الطيران البينية، مع حدوث انتعاشة متدرجة لحركة التبادل التجاري بين هذه الدول.

(2) ازدياد الأولويات المحتملة الخاصة بالتعاطي الاقتصادي لدول الخليج على المستوى الإقليمي، لتراوح مكانها بين التوسع تارة والانكماش تارة أخرى، وفق ما تفرضه طبيعة المصالح الاقتصادية الخاصة لكل دولة؛ فعلى سبيل المثال ربما تعود العلاقات الاقتصادية بين قطر ومصر إلى أفق منفتح، كما يتوقع انكماش نسبي لمستوى التبادل التجاري والتعاطي الاقتصادي بين الدوحة وكل من أنقرة وطهران، لكن مع الحفاظ على قدر منطقي من هذا التبادل.

(3) ستمنح المصالحة الجانب القطري فرصاً واعدة للتوسع والتحرر الاقتصادي، وخاصة في مجال إنتاج الغاز المسال؛ فمن المعلن رسمياً أن الدوحة لن تعوّل على النفط، كما أنها لن تعاود الانضمام لمنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لعدم جدوى هذا الانضمام من وجهة نظرها، لذا فإنها في طريقها لبناء أسطول ضخّم قد يتجاوز 70 سفينة عملاقة لنقل الغاز الطبيعي المسال، خاصة مع وجود نوايا قطرية برفع الإنتاجية إلى أكثر من 120 مليون طن من هذا الغاز السائل سنوياً بحلول عام 2027²⁹ وتجدر الإشارة هنا إلى أن «إيران وقطر تمتلكان خليجياً ثاني وثالث أكبر احتياطي مكتشف في العالم من الغاز الطبيعي، وتنتجان خمس الاستهلاك العالمي تقريباً، وتتصدر قطر دول العالم بامتلاك البنى اللوجيستية اللازمة للتسييل والتخزين والنقل، مما يمكنها من تقديم بديل جاهز للغاز الروسي»³⁰.

29. راجع تصريحات (سعد الكعبي) وزير الدولة لشؤون الطاقة وارتيس التنفيذي لقطر للبترول على الرابط:

<https://www.spglobal.com/platts/en/market-insights/blogs/lng/050120-insight-conversation-saad-al-kaabi-minister-of-state-for-energy-affairs-qatar> ، (بتصرف)

30. انظر: أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، مصدر سابق، ص7 (بتصرف يسير)

4) من المرجح أن يشهد النشاط اللوجستي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي بعض البطء في استعادة خيوط التبادل التجاري الكامل بين كل من السعودية والإمارات والبحرين من جهة، وقطر من جهة أخرى، وخاصة ما يتعلق بنشاط موانئ التصدير المستخدمة في التجارة البينية، وحتى مع المصالحة فلن يكون النشاط اللوجستي عبر الحدود السعودية القطرية وعبر ميناء جبل علي الإماراتي، كما كان في السابق، بفعل الاحتياطات اللوجيستية القطرية خلال الأزمة، والتي كان منها على سبيل المثال، إنشاء(ميناء حمد) جنوبي الدوحة بـ40 كم كثنائي أو ثالث أكبر الموانئ الشرق أوسطية، بامتداد 26 كيلومترا مربعا وبطاقة استيعابية تبلغ 7.5 مليون حاوية سنوياً، والذي أتاح لقطر الاستيراد المباشر للسلع من الصين وسلطنة عمان وفتح أبواب التبادل التجاري مع دول العالم، وبالتأكيد فإن هذا الميناء لن يتوقف عن العمل بفعل المصالحة، بل يتوقع له أن يكون نواة لسلسلة موانئ قطرية أخرى، قد تجر على المنطقة صراعاً لوجيستياً محموماً، وخاصة بين قطر والإمارات³¹.

* رابعاً الأبعاد الأمنية للمصالحة:

رغم أننا أشرنا سابقاً إلى أن المستوى الأمني سيكون من بين المستويات الأقرب للتأثر الإيجابي بالمصالحة الخليجية، مثله مثل المستوى الاقتصادي، قياساً طبعاً بالمستوى السياسي، إلا أن المؤشرات التاريخية لدول مجلس التعاون الخليجي فيما يخص الأبعاد الأمنية في الخليج، يضعنا أمام بعض التحفظ، ويرجح لدينا أن تكون الجوانب الأمنية ضمن إيجابيات المصالحة، محدودة وضيقة النطاق إذا ما قيست بحجم التعاون الاقتصادي المتوقع بين هذه الدول نتيجة التصالح، وذلك لمجموعة الاعتبارات التالية:

- اختلاف دول مجلس التعاون الخليجي الدائم في تحديد الأولويات الفردية والجماعية الخاصة بنوعية التهديدات الأمنية الدافعة إلى الوحدة والتماسك، وكذلك الاختلاف في تحديد المناسب من القرارات السياسية المرتبطة بتلك التهديدات؛ ولذلك يعاني التكتل الخليجي من التنازع بين المستويات العليا والمستويات الدنيا من التهديدات الأمنية، بمعنى أنه «عندما يكون مستوى

31. تستحوذ دول مجلس التعاون الخليجي على حوالي 37 ميناءً، منها ميناءان في قطر والبحرين، وثلاثة أخرى في سلطنة عمان، وتسعة موانئ في الإمارات، وباقي الموانئ وعددها 21 ميناءً في السعودية، وتبلغ الطاقة الاستيعابية لهذه الموانئ مجتمعة ما يفوق الـ50 مليون حاوية سنوياً، لكن ميناء جبل علي في دبي يستأثر وحده بثلث هذه الطاقة، وإجمالاً تنحصر 95% من الطاقة الاستيعابية المشار إليها في عشرة موانئ خليجية فقط (انظر: ناصر التميمي، توسعة ميناء حمد في قطر: التداعيات الاقتصادية والجيوبولوتيكية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر/تشرين الأول 2017، الصفحات 1، 2، 4/ بتصرف)

التهديد عالياً، تسارع دول التعاون الخليجي بترك نزاعاتها خلفها وتقدم صورة عن الوحدة، وعندما يكون مستوى التهديد منخفضاً تتوضح الاختلافات التي بينها وتعود الحساسية بشأن السيادة مجدداً»³²

• تفاوتت المواقف الفردية لدول التعاون الخليجي فيما يخص آليات مواجهة التهديد الإيراني النووي والعسكري في المنطقة، وتفوق هذا التفاوت على اعتبارات الأمن الإقليمي العام للتكتل الخليجي ذاته، ومن نجد مثلاً ميلاً عُمانياً لتفضيل عدم الصدام مع طهران، وتبادل الحوار معها، وفي حين ترى الإمارات والمملكة العربية السعودية في تنظيم الإخوان المسلمين وتنظيمات الإسلام السياسي، خطراً وجودياً للنظام الملكي في الخليج، فإن الدوحة لا ترى غضاضة في التعامل مع تلك التنظيمات، وهذا التفاوت يؤدي في الغالب إلى تأجيل أو تجميد التوافق بشأن بنود أمنية ملزمة لجميع دول المجلس على مستوى الأمن الإقليمي³³.

• عدم خلو المشهد التاريخي الأمني والداخلي لدول مجلس التعاون الخليجي، من مخاوف أمنية متبادلة من عدة وجوه؛ الوجه الأول هو هواجس الدول الخليجية الصغيرة كقطر والكويت وعمان، من هيمنة المملكة العربية السعودية عسكرياً وأمناً، وهو ما يتبعه الوجه الثاني، وهو توسع هذه الدول في استقطاب قوات أجنبية وقواعد عسكرية إلى أراضيها لتحقيق توازن في القوى؛ فسلطنة عمان يتمركز فيها 2000 من القوات الأجنبية، وأصبحت الكويت مقراً للقيادة المركزية الأمريكية من خلال تواجد 13.500 من الجنود، ومثلها قطر بواقع 678 جندياً أمريكياً، في قاعدتي العُديد والسيلية، بالإضافة لتواجد عناصر محدودة من القوات الملكية البريطانية في كلا الدولتين، هذا إلى جانب تنامي الإنفاق العسكري؛ فدول الخليج تجاوزت في الإنفاق العسكري ما تنفقه بريطانيا وإسرائيل معاً³⁴، وأما الوجه الثالث فهو مراوحة التوترات البينية لدول المجلس حول مشكلات الأرض والماء بين الاشتداد والضعف؛ فهناك نزاع البحرين وقطر حول جزيرة حوّار، والنزاع الإماراتي - السعودي على حقوق المياه الإقليمية والساحل، واختلاف قبائل عمان والسعودية والإمارات على واحة البريمي، وأخيراً نزاع السعودية

32. انظر: جيفري مارتنيني، وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص8 (بتصرف)

33. المصدر السابق نفسه، ص 7، 8 (بتصرف)

34. انظر: مجموعة محررين، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية، الصفحات 167 وما يليها، متاح على: https://gulfpolicies.org/images/Khaleej_2013_Grand_Research_Final.pdf، (بتصرف)

والكويت حول إنتاج النفط في المنطقة المقسمة «Zone Divided»³⁵.

• اتساع الهوة النوعية في التوازن العسكري الإقليمي بين إيران من جهة، ودول مجلس التعاون الخليجي من جهة ثانية؛ بمعنى أن المصالحة وإن كانت جسراً لاستعادة المشاورات الأمنية بين دول المجلس، إلا أنها لن تكون بشكلها الحالي، سبباً في إعادة صياغة ذلك التوازن الأمني والعسكري المشار إليه على المستوى الإقليمي لصالح التكتل الخليجي؛ إذ أن «التوازن العسكري في منطقة الخليج محتل لمصلحة إيران، ويتمثل هذا الاختلال بعدد القوات، وبعض أبعاد التسليح البري، والقدرات العسكرية البحرية، إلى جانب البرنامج النووي المتطور»³⁶ ويضاف إلى كل هذا ما يحيط بمنطقة الخليج من تهديدات أمنية مصدرها الأزمات الناشئة من قبل الجماعات المتطرفة الشيعية والسنية على السواء، وتكفي الإشارة هنا إلى تعرض دول الخليج لأكثر من 70 محاولة لقلب نظام الحكم خلال عقدين ونصف فقط³⁷.

• تعارض المصالح الإقليمية والدولية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية من جهة وإيران من جهة أخرى، وهذا التعارض جوهره العداء المركب لدى إيران تجاه واشنطن وتجاه المملكة العربية السعودية ودول الخليج؛ وهو عداء أخذ في التنامي بمرور السنوات والعقود، لذا فإن الاستهداف الأمني لدول مجلس التعاون ليس فقط من قبل طهران، وإنما أيضاً من قبل واشنطن وفق منطق المصلحة الأمنية والنفوذ الدولي في منطقة الخليج، وبالنظر إلى هذه المعادلة، فإن قدرة المصالحة على التعديل والتغيير ستكون ضعيفة؛ لأن «تصورات ورؤى الولايات المتحدة وإيران لأمن الخليج يضع دول الخليج العربي بين تنازع وتصارع في مشروعات للأمن لا تضع المصلحة الخليجية في المقام الأول وإنما مصلحة إيران والولايات المتحدة في المقدمة»³⁸.

35. انظر: جيفري مارتيني، وآخرون، آفاق تعاون بلدان الخليج العربي، مصدر سابق، ص10(بتصرف)

36. انظر: أمين الدسوقي، معضلات الأمن الجماعي في مجلس التعاون الخليجي، مجلة سياسات عربية، العدد 10، أيلول/سبتمبر 2014، ص 58، متاح على:

https://siyatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/Siyassat10-2014_Dasuki.pdf، (بتصرف يسير)

37. المصدر السابق نفسه، ص 60(بتصرف يسير)

38. انظر: المطيري، وضحة ذبيان غنام، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003/2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن، ص73، متاح على:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2_1.pdf، (بتصرف يسير)

وبناء على ما سبق، فإن التأثيرات الإيجابية للمصالحة بخصوص الوضع الأمني الخليجي، ستكون محدودة للغاية، وستقتصر في أحسن الأحوال على إعادة ترتيب الأوراق والملفات الأمنية ترتيباً شكلياً لن يبنني عليه حدوث تغيرات جذرية معتبرة من ناحية الدفع بدول مجلس التعاون إلى إبرام اتفاقية أمنية ملزمة لجميع أطرافها، وسيظل التكتل الأمني الخليجي الموحد حلماً مرهوناً كالعادة بحدوث الأزمات الوجودية الكبرى، تماماً كما حدث عندما أدى خوف دول مجلس التعاون من تداعيات الثورة الإيرانية ومسارات الحرب العراقية - الإيرانية، إلى تأسيس (قوات درع الجزيرة المشتركة)، وكذلك عندما تكاثفت هذه الدول للوقوف في وجه التهديدات التي طالت الحكم الملكي في البحرين، وهكذا ستسير الاعتبارات الأمنية الخليجية وفق المألوف التاريخي بغض النظر عن مؤثرات المصالحة.

المحور الثالث

المؤثرات الشاملة للمصالحة الخليجية على الوضع العراقي

تشكل الدولة العراقية محوراً مهماً في المخيال السياسي والأمني والاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي، نظراً لما تمثله الساحة العراقية من ميدان التقاء واسع للقوى الإقليمية والدولية على السواء، وكذلك لقوى وجماعات الإسلام السياسي، وللصراع التقليدي بين المحورين السني والشيعي، بالإضافة إلى جغرافية العراق الخليجية باعتبار سواحلها المطلّة على الخليج، والتي تمنحها أهمية استراتيجية وأمنية كبيرة على المستوى الإقليمي والدولي، خاصة بعد العام 2003 وما تبعه من تحولات سياسية وأمنية واستراتيجية كان الداخل العراقي خلالها ميداناً مشتتلاً لتبعاها وتدايعاتها؛ لذا نجد أن عوامل التأثير والتأثر بين العراق من جهة، ودول الخليج العربي المجاورة من جهة أخرى، متزامنة ومتراطة ولا تنفك أبداً عن بعضها البعض؛ إذ «يلعب جيران العراق دوراً كبيراً - إيجابياً وسلبياً- في استقراره وإعادة بنائه»³⁹.

ويتتبع عوامل التأثير والتأثر تلك، يمكن تفسير الاهتمام الكبير والمعاصر الذي تبديه دول مجلس التعاون الخليجي تجاه الوضع العام في العراق، كل بحسب أهدافه ومخاوفه واعتباراته السياسية

39. انظر: سكوت لانسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة)، ص1، متاح على:

والأمنية والاقتصادية؛ فالمملكة العربية السعودية دوماً تنظر إلى الوضع الأمني في العراق بعين القلق والحذر، لأنها تخشى من مخاطر التنظيمات الإرهابية على أرضه، والكويت تجمعها بالعراق حدود ملتهبة بحركات بيع السلاح وغيره، بينما تخشى الإمارات وقطر وعمان الكثير من المخاطر الأمنية الناتجة عن أية اضطرابات عراقية، في حين تخشى البحرين من تمدد النفوذ الشيعي بالعراق، ومن تمكن شيعة العراق مع شيعة البحرين من تكوين دولة شيعية في المنطقة⁴⁰.

ووفق هذه العوامل المشتركة بين العراق ومحيطه الخليجي، فإن المصالحة الخليجية وبرغم حدوثها وعدم اكتمالها، تساهم وبشكل كبير في تكريس إيجابية الوضع العراقي بصفة عامة، وذلك من عدة وجوه على النحو التالي:

• تساهم المصالحة الخليجية سياسياً في تفويت الفرصة على مخططي تفكيك الدولة العراقية وتشردمها، من خلال تحييد استغلالهم للخلاف الخليجي/الخليجي للنفوذ إلى الداخل العراقي وضرب استقراره النسبي، وتساهم من جهة أخرى في استئناف التقارب الخليجي مع العراق والذي كان قد أخذ في التنامي والازدهار خلال السنوات القليلة الماضية فيما قبل اشتعال الأزمة الخليجية؛ حيث تسببت الأزمة في انكباب الداخل الخليجي على نفسه، وانشغاله عن تعزيز ذلك التقارب، بعد أن أدركت دول مجلس التعاون الخليجي أهمية التماس مع الوضع العراقي مجملاً، بشكل أصبحت معه العلاقات الثنائية «تتسم بالتقارب والانفتاح انطلاقاً من طبيعة المصالح المتبادلة بين الطرفين، ومن الرغبة المتبادلة في خلق توافق عراقي/خليجي حول متطلبات وشروط الأمن الإقليمي والقبول بالعراق كطرف سياسي في معادلات الأمن الخليجي مستقبلاً»⁴¹.

• تلعب المصالحة دوراً أكيداً في انعكاس عودة العلاقات الخليجية إلى مسارها على استقرار المكوّن السنيّ في العراق، وخروجه من حيز الخلاف والتشردم إلى مسار الوحدة والتآلف؛ فمن المعروف أن تعارض الأجندات الخاصة بسياسات دول مجلس التعاون الخليجي يكون لها مردود مباشر على السنة في العراق، وبالتالي فإن المصالحة من شأنها أن تعيد التوازن للمكوّن السنيّ، ما يساهم بدوره في خلق انسجام داخل النسيج

40. المصدر السابق نفسه، ص 65 ، 66 (بتصرف)

41. انظر: سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، ديسمبر/2017، متاح على:

السياسي العراقي المكون من السنة والشيعية، ويمنع من انفراد إيران بتوجيه دفعة الوضع السياسي بالعراق عبر توظيف الانتماء المذهبي والديني لصالحها ضمن سياقات توازن القوى الإقليمية في الداخل العراقي، وباعتبار وجود رغبة خليجية موحدة ومجزوم بها هذه المرة بخصوص الحرص الخليجي على وحدة العراق وسلامة أراضيه من التقسيم، فإن عودة التأثير الخليجي للعراق مجدداً عبر المصالحة، من شأنه تقليص حجم الطائفية وتعزيز المواطنة بين العراقيين، ولكن في كل الأحوال» يجب أن تتوقف دول الخليج العربي عن النظر إلى العراق من خلال عدسة اعتباراته الأمنية الخاصة إزاء المجتمعات الشيعية في الخليج، كما يجب أن يصبح العراق قادراً بالفعل على تأسيس علاقاته الخارجية من دون الإذعان لتفضيلات إيران»⁴².

• وعلى مستوى الآثار الاقتصادية للمصالحة بالنسبة للعراق، فإن المتوقع أن تخفف حالة التوافق الجديدة بين دول الخليج، من حدة التنافس التجاري والاستثماري لهذه الدول داخل بيئة الأعمال العراقية، وهو ما سيخدم بدوره فرص الشراكات الاقتصادية للعراق مع منطقة الخليج؛ فعلى سبيل المثال ستستطيع قطر توسيع استثماراتها وتعاملاتها الاقتصادية في العراق دون تحوفات مسبقة من الاصطدام بالاستثمارات والتعاملات السعودية والإمارتية المماثلة، كما سيستفيد العراق من الطموحات القطرية بتذليل عقبات وصول الغاز الطبيعي القطري إلى البحر الأبيض وتركيا عبر العراق والسعودية، وكذلك الحال بالنسبة لاحتمالية استفادة العراق من توسيع حركة التبادل التجاري عبر السكك الحديدية الجديدة بينها وبين تركيا، من خلال التماس مع الرغبات الخليجية المستقبلية، والهادفة إلى تدشين خطوط جديدة للسكك الحديدية تعمل على ربط وتسهيل عمليات التبادل التجاري بين دول المنطقة، وإجمالاً، يمكن أن تتعاظم الاستفادة العراقية من المصالحة الخليجية بمرور الوقت ومن تطور هذه المصالحة، خاصة في مجال إعادة الإعمار، وآليات تنويع الاقتصاد الحديثة في الخليج والتي «حققت طفرات ملحوظة في السنوات الأخيرة، وساهمت في خلق ما يقرب من 70 مليون وظيفة خلال فترات وحيزة»⁴³.

42. راجع: رانج علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتين مع الخليج بمساعدة أمريكية، معهد بروكنجز الأمريكي للأبحاث، على الرابط: <https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/19/>

43. انظر: أمين، عميرة، التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية..دراسة تجرية دول مجلس التعاون الخليجي، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي، ألمانيا، برلين، العدد 1، مارس/أبريل 2018، ص 139، متاح على: https://democraticac.de/?page_id=50832 ، (بتصرف)

• ستعمل المصالحة - إن قدر لها النجاح والاستمرار - على تهيئة بيئة مواتية وإيجابية لانفتاح العراق سياسياً واقتصادياً واستراتيجياً وأمنياً على محيطه العربي، وسيجد العراق مخرجاً من مجموعة كبيرة من التعقيدات الإقليمية والحدودية التي كان يواجهها بفعل التأزم الخليجي الماضي، كما ستتعزيز القدرات العراقية المختلفة لمواجهة التحديات الأمنية الخاصة بخروقات المجموعات الإرهابية، وسيحصل العراق على بدائل اقتصادية متنوعة ومتنامية لحاجته من الطاقة عبر الجوار الخليجي، بشكل يحره من التبعية الاقتصادية للوضع الاقتصادي الإيراني دائم التأزم، هذا إلى جانب فوائد تجارية واستثمارية وتنموية كبيرة، ستغري دول الخليج والدول العربية الأخرى للتفاعل والشراكة الشاملة مع العراق، والذي يمثل استقراره قوة اقتصادية ونفطية كبرى داعمة للخليج، حيث «يشكل العراق الرقم الأصعب في المعادلة الاقتصادية في المنطقة؛ حيث يملك ثاني أكبر احتياطي نفطي بعد السعودية، وهو رابع دولة في الإنتاج العالمي للنفط، بالإضافة إلى ثرواته الهائلة المكتشفة وغير المكتشفة كالفوسفات والكبريت والزئبق وغيرها»⁴⁴.

وخلاصة الكلام، أن عودة العلاقات الخليجية إلى مسارها الطبيعي من التوافق، هو في مجمله يصب في مصلحة العراق على كافة المستويات، ويمنح القرار السيادي العراقي ورقة رابحة لتحقيق المزيد من التوازن الدولي والإقليمي في العديد من الملفات التي يمثل العراق حجر الزاوية فيها، وعلى رأسها ملف إيران النووي، وملف الصراع في منطقة الخليج، وملف النفوذ الأمريكي في المنطقة، إلى غير ذلك من ملفات يمكن أن يكون التوافق الخليجي / العراقي بشأنها، عاملاً قوياً من عوامل الاستقرار والتوازن على صعيد المنطقة والعالم.

44. انظر: العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 21 نوفمبر 2018، متاح على: <http://rawabetcenter.com/archives/78119>، (بتصرف يسير)

استنتاجات:

بالنظر إلى الجمل والمفصل من هذه الدراسة، يمكننا الاطمئنان إلى مجموعة الاستنتاجات

التالية:

- صعوبة النظر إلى المصالحة الخليجية بشكلها الحالي، باعتبارها مصالحة مكتملة، لأنها ليست كذلك، ولأنها تحتاج إلى المزيد من الجهود الفاعلة والحقيقية والجادة، لكي تحقق الأهداف المشتركة لدول مجلس التعاون الخليجي على مستوى السياسة والاقتصاد والأمن.
- البعد السياسي للمصالحة سيعاني التعقيد والجمود لفترات ليست بالقصيرة، بفعل تاريخية الصراع بين دول الخليج على السيادة والريادة والاستحواذ على النفوذ الإقليمي، عكس البعد الاقتصادي الأقرب إلى مرونة العودة والفاعلية، بينما يبقى البعد الأمني محل شك وجدل لتفاوت الرؤى الخليجية بشأنه.
- المصالحة بشكلها الحالي غير قادرة على استقطاب أطرافها الخليجين بعيداً عن مواصلة التمدد والتوسع السياسي والاقتصادي والأمني مع القوى الإقليمية الأخرى في الخليج وعلى رأسها تركيا وإيران، وذلك بفعل المخاوف الدفينة لدى الدول الخليجية الصغرى من تكرار الأزمة.
- الأرجح بالنسبة للمصالحة الحالية هو أنها ستنجح في الحفاظ على خليج متماسك من الناحية الشكلية في أعين القوى الإقليمية والدولية، لكنها ستعاني البطء الشديد في تحريك المياه الراكدة للملفات الخليجية الشائكة، وفي تحقيق طفرات نوعية في التماسك السياسي والاقتصادي والأمني للتكتل الخليجي.
- الأزمة اليمنية والضغط الاقتصادية على دول الخليج جميعاً، إلى جانب تمدد النفوذ الإيراني وإدارة بادين الجديدة، أسباب مباشرة لإعلان المصالحة الخليجية في قمة العلاء.
- المصالحة تؤسس لإيجابيات حالية ومستقبلية كبيرة بالنسبة للعراق وتركيا وقطر والمملكة العربية السعودية على مستوى النواحي الاقتصادية والأمنية والتجارية إلى جانب البروز الواضح في مستوى الدور الإقليمي وفاعلية الوساطة الدولية.

توصيات:

وبناء على ما تقدم، توصي الدراسة بالآتي:

- توصي الدراسة بالمضي قدماً في تفعيل المصالحة الخليجية وفق أسس جديدة ومتمينة يكون من شأنها إزالة ما أحدثته الأزمة الخليجية من ترسبات ومخاوف لدى أطرافها، وخاصة لدى قطر والكويت وعمان، ولن يحدث ذلك إلا وفق آليات جديدة يجب أن تفتش عنها دول الخليج العربية ضمن سياقات التهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية المشتركة.
- توصي الدراسة بالإسراع الفوري من قبل أطراف المصالحة في اتجاه تحديد معنى مشترك للسيادة وفق متطلبات مصلحة التكتل الخليجي مجتمعاً لا متفرقاً، إلى جانب إزالة الجمود الحادث في حسم الملفات الخلافية والبينية سواء على مستوى الأزمات الحدودية أو مستوى الرؤى الخاصة بالقضايا الحقوقية والإنسانية.
- توصي الدراسة بالانفتاح الشامل لدول الخليج العربية على الساحتين العراقية والتركية، وتذليل كافة العقبات التي تحول دون ذلك؛ باعتبار أن الانفتاح عليهما يحقق التوازن الإقليمي على أصعدة متعددة، كما يفتح أفق الحلول السياسية والاقتصادية والأمنية للعديد من المشكلات البينية ومشكلات المنطقة والداخل الخليجي والعربي.

قائمة المصادر:

1. أزمة مجلس التعاون الخليجي في التعامل مع الربيع العربي، تقرير فريق الأزمات العربي، الأردن، العدد الثامن، آذار/مارس 2015، ص 7:

<http://mesc.com.jo/CrisesTeamReports/8.pdf>

2. الأنباري، أحمد عبد الأمير، الأزمة الخليجية . القطرية وتأثيرها في وحدة مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ورقة بحثية ضمن بحوث المؤتمر العلمي الدولي الأول لمركز الدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، 2018/2019، تحت عنوان (مستقبل مجلس التعاون الخليجي وتأثيره على الأمن القومي العربي في ظل التحديات الراهنة):

https://www.researchgate.net/publication/340594511_alazmt_alkhlyjyt_-_alqtryt_wtathyrh_fy_whdt_mjls_altawn_ldwl_alkhlyj_alrbyt

3. الزهراني، يحيى بن مفرح، تطبيق نظرية العمق الاستراتيجي والقوة الشاملة على أمن دول الخليج العربي، مجلة الدراسات المستقبلية، الإصدار الثاني، 2016:

<http://repository.sustech.edu/bitstream/handle/123456789/17569/%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82%20%D9%86%D8%B8%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%A7%20%D9%84%D8%B9%D9%85%D9%82....pdf?sequence=1&isAllowed=y>

4. العراق والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار...، تقرير مركز الروابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بتاريخ 21 نوفمبر 2018، :

<http://rawabetcenter.com/archives/78119>

5. المطيري، وضحة ذبيان غنام، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003/2011، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، الأردن:

https://meu.edu.jo/libraryTheses/586786d25f9b2_1.pdf

6. أئمن الالسوقف؁ معضلاال الأمن الجماعف فف مجلس الالعاون الخلفجف؁ مجلة سفاساال عربفة؁ الالال 10؁ أفلل/سبأمبال 2014:

https://siyasatarabiya.dohainstitute.org/ar/issue010/Documents/Siyassat10-2014_Dasuki.pdf

7. أئمن؁ عمفرة؁ الالارب الالالفة لاسأراأفجفاال الالعاون الاالاالاالف فف الالول النامفة الغنفة بالمولار الالبعفة..الالسة أأربة الال مجلس الالعاون الخلفجف؁ مجلة الالولة للالاساال الاالاالاالف؁ المرال الالامقراطف العربف؁ ألمانفا؁ بللف؁ الالال 1؁ مارس/أبرفل 2018:

https://democraticac.de/?page_id=50832

8. أأرفر المرال الإأصائف للال مجلس الالعاون للال الخلفج العربفة؁ أأ عنوان(آفاق الاالاالاالف مجلس الالعاون للال الخلفج العربفة 2016_2017م:

https://gccstat.org/images/gccstat/docman/publications/162-features-economic-performance-in-the-cooperation-council-for-the-arab-countries-of-the-gulf-2016-2_1.pdf

9. أبرفل؁ أمال أحمد؁ أأرفر موقف: أزمة أأر الالاقاال مع أأر إلى أفن؟؟؁ مرال إالراك للالاساال والاسأااال؁ أأرفر/فونفبو 2017:

<https://idraksy.net/the-crisis-of-severing-relation-with-qatar/>

10. أفرفر مارأفنف؁ وآأرون؁ آفاق الالعاون بلالان الخلفج العربف؁ منشوراال مؤسسة رانل الأمرفكفة؁ 2016:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR1400/RR1429/RAND_RR1429z1.arabic.pdf

11. رانج علاء الدين، الأمل الأفضل للعراق هو تأسيس صلات أمتين مع الخليج بمساعدة أمريكية، معهد بروكنجز الأمريكي للأبحاث، على الرابط:

<https://www.brookings.edu/blog/order-from-chaos/2020/08/19/iraqs-best-hope-is-developing-stronger-ties-to-the-gulf-with-us-help/>

12. سعيد، محمد السيد، مستقبل النظام العربي بعد أزمة الخليج، سلسلة عالم المعرفة (158)، فبراير 1992، منشورات المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت:

<https://www.dopdfwn.com/cacnretra/scgdfnya/kutubpdfbooks-00fty86H.pdf>

13. سقراط العلو، ثنائية الخرق والراقع .. الأزمة الخليجية وتداعياتها على المنطقة، منشورات مبادرة الإصلاح العربي 2017:

https://www.arab-reform.net/wp-content/uploads/pdf/Arab_Reform_Initiative_ar_7744.pdf?ver=e45168e7e1338b7627feb004a96e2bbf

14. سكوت لانسكي، سلسلة تقارير معهد السلام الأمريكي عن العراق (العراق وجيرانه)، تقرير (الأردن والعراق: بين التعاون والأزمة):

https://www.usip.org/sites/default/files/sr178_arabic.pdf

15. سليم كاطع علي، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي: نحو استراتيجية مستقبلية، تقرير المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية، الاقتصادية والسياسية، برلين/ألمانيا، ديسمبر 2017/ : <https://democraticac.de/?p=50859>

16. غانم، عبد الكريم، المصالحة الخليجية كمقدمة لحل سياسي في اليمن، مركز العربية السعيدة للدراسات، مارس 2021 :

<https://arabiafelixstudies.com/author/ganem/>

17. فتيحة دازي، في الخليج تقارب سعودي قطري وامتعااض إماراتي، مجلة أوريان 21، شباط/فبراير 2021:

<https://orientxxi.info/magazine/article4514>

18. فريد لوسون، معضلات الأمن في الخليج المعاصر، علاقات الخليج الدولية/ تقرير موجز رقم 1، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، قطر 2010:

https://www.files.ethz.ch/isn/110384/IR%20of%20the%20Gulf%20Summary%20Report_Arabic.pdf

19. لارابي، إف ستيفان، و عاليرظا نادر، العلاقات التركية الإيرانية في شرق أوسط بات متغيراً، منشورات مؤسسة RAND، كاليفورنيا، أمريكا، 2013:

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR200/RR258/RAND_RR258z1.arabic.pdf

20. لينا الخطيب، سياسة قطر الخارجية وموازن القوى في الخليج، مركز مالكوم كبير. كارنيغي للشرق الأوسط، أيلول/سبتمبر 2014 :

<https://carnegie-mec.org/2014/09/11/ar-pub-56584>

21. مجموعة محررين، الخليج 2013 الثابت والمتحول، مركز الخليج لسياسات التنمية:

https://gulfpolicies.org/images/Khaleej_2013_Grand_Research_Final.pdf

22. معتز سلامة، قمة العلا 2021: هل انتهت الأزمة الخليجية مع قطر؟، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية :

<http://acps.ahram.org.eg/News/17030.aspx>

23. نادر قباني، التكلفة العالية والآثار الاقتصادية للأزمة الخليجية 2017، معهد بروكنجز :

<https://www.brookings.edu/blog/markaz/2017/06/15/the-high-cost-of-high-stakes-economic-implications-of-the-2017-gulf-crisis/>

24. ناصر التميمي، توسعة ميناء حمد في قطر: التداعيات الاقتصادية والجيوبولوتيكية، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، أكتوبر/تشرين الأول 2017

25. يسين، حشوف، منطقة الخليج العربي: المكانة والبعد الجيواستراتيجي.. دراسة في المؤثرات الاستراتيجية لنظام الإقليمي الخليجي، دورية(دفاتر السياسة والقانون)، العدد 19 جوان 2018، الجزائر:

<https://dspace.univ-ouargla.dz/jspui/bitstream/123456789/19016/1/D1926.pdf>